



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

فتاوى الإمام محمد بن عبدالله التمرتاشي الغزي

المؤلف

محمد بن عبدالله بن أحمد الخطيب التمرتاشي

لاسل وطره

١٠٤

عبد

وذكر في هذا الشرط مخصصا لذلك اليوم ان اقلها ما لم يرد في الشرط
شرط صحيح لازم شرعا بائنا من مشايخ الحكماء

كشف القناع عن مسايل الانتقاء

٢٦٦٥

٤١٩٣٥

منه



بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله علي ما ولي وانعم. واصل علي سيدنا محمد وآله وأسلم. أما بعد فلهذا
 رسالة تتضمن تحقيق الحق في حادثة وقف اختلفت فيها الاجوبة حاصل سؤالي
 واقفي انشا وقفه علي نفسه ومن بعده علي اولاده وذريته ونسله ومن بعدهم علي
 عتقائه وعتقا عتقائه وذريتهم ونسلهم يتداولون ذلك بينهم الي حين انقراضهم اجمعين
 يكون وقفا مهورا وفاربعه لجهتي برعيتي ثم اذا تعطلت الجهتان يصرف الي
 الفقير وشرط شروط من جعلته اذا الناظر علي نفسه لا يبيع ولا يشتد له واذ من فعل ذلك
 او شيئا منه من المتعار والمتحقق يصير خارجا من الوقف هو وذريته اخص
 الوقف في امرتين وباعتنا بمضامنه بدعوي الملك قنازعهما في ذلك ناظر الجهتين وانشا
 ذلك عليهما بائنا شرعي واقفي حنفي بخرجهما من الوقف هما وذريتهما عملا بشرط
 الواقف وهو الوقف الي الجهتين فيكم قاض بذلك وكتب به ثم ترافعوا الي قاضي
 اخر فاقفي حنفي اخر بانقطاع الوقف عن الجهتين وتوجه صرفه الي جهة الفقير مدة
 حياتهما وبما احده من نسلهما وبن الجهتين لا بعد انقراضهما ونسلهما وبطلان
 الحكم بذلك من اصله نراعي ان وقع علي غير حصص في المصيب في هذه المسئلة وما هو
 الحق بهذا مضمون السؤال اقول في جواب ذلك معتمدا عليه سبحانه في تحقيق
 الحق واغارة ما يوصل اليه من المسائل اعلم اولاد هذا السؤال قد تضمن
 دعوي الانقطاع ومن المقرر المعلوم ان الحكم علي الشيء فرع تصورهِ فتحتاج
 الي تحقيق الابانة عن معنى الانقطاع الذي يرتب عليه صرف الغلة الي الفقير اولاد
 ثم رد في ذلك بيان ما يتعلق بخامسة السؤال فنقول اذا الانقطاع لغة
 صيغة انفعال للمطاوعة من قطعته فانقطع واما في الاصطلاح فلم اربط بطلان
 البحث

البحث من كلامه فيه بكلام شاف سوي ما لوج به الامام المجتهد في المذهب هلاك
 ابريجي البصري رحمه الله تعالى فانه ذكر في كتابه الذي الفه في احكام الوقف انه
 لو قال ارضي صدقة موقوفة نصف لابني وسكت عتقا يعني فهو اي الباقي للفقير او المسكين
قال فيمن قال ارضي صدقة موقوفة علي بني ولم يكن له الابن واحد اعطي النصف
 وما بقي فهو للفقير وجعلها نظير الاول قال لان الوقف عليهم يعني الفقير لقوله
 صدقة موقوفة قال الا ترى ان دخل لو قال اوصيت بنيت مالي لبني فلا
 وليس له الابن فلا ينفذ النصف وما بقي فهو ميراث فكذا هذا عند غيرنا ما بقي
 من الوقف فهو للمسكين لقوله صدقة موقوفة في اول الكلام فكل ما يكون في او او
 الوصية ليس له وجه معلوم فهو للورثة وكل ما يكون في الوقف ليس له وجه معلوم فهو
 لقوله صدقة موقوفة اي في تعيين صرفه للفقير قال وهذا كله قول ابي حنيفة
 رضي الله عنه في الوصية علي ما وصفت لك وقولنا اه وكلمة ما في قوله
 كل ما يكون في الوقف ليس له وجه معلوم واقعة علي الغلة لانها التي توصف بانها
 لها وجه معلوم وليس لها وجه معلوم واراد بالوجه المعلوم الذي سلك عليه الفقهاء
 الجهة المعينة كالاولاد والذرية اذا كانوا في الوجود وبما ليس له وجه معلوم ما ليس
 كذلك باذ جهل الامر فيه وسكت عن بيانه فاذا ذكر كلامه رحمه الله ان الانقطاع وصف للغلة
 واداسم المنقطع انما يقع علي غلة الوقف ويربعه دون الشرط كما سيبينه بآتم من
 هذا فاشار رحمه الله ان الانقطاع بالمعني الذي جري علي السنة المتأخرين اخذا
 له من كلامه وكلام الخصاص عبارة عن ايهام مصرف الغلة او شيء منها واذا المنقطع
 عبارة عما ليس له مصرف معلوم سواء الفقير وقد افادنا المتبع لكلامه وعيونه
 ان ذلك يكون دون المشرط تارة في الابتداء وتارة في الانشاء وتارة في الانقضاء

الى انواع ثلاثة **يجب** ان يوفى حقها من الكلام والنقل فتقول **النوع الاول**
الانتطاع في الابتداء وهو قد يكون شاملا لكل من الغلة وقد يخص بعضها ومن امثلة
الاول ما ذكره لك رحمه الله لوجعل ارضه صدقة موقوفة علي من يخدم له من الولد
وليس له ولد فان الغلة للفقر فاذا وجد له ولد بعد ذلك اعطي غلة هذه الصدقة
واغما هو بمنزلة من قال ارضي صدقة موقوفة علي الفقرا الا ان ولدي ولد فعلم له
ما بقي ومنها ما ذكر ايضا انه لو قال علي بني وليس له بنون ولا بنات فان الوقف
للفقرا وقوله علي بني ليس بشي الا ان يجد له بنون وهذا بمنزلة الذي قال
صدقة موقوفة علي ولدي وليس له ولد فالوقف علي الفقرا فاذا احدث له ولد كان
ذلك لهم ثم قال قلت ولم لا تعطي البنات كَمَا اعطيتهم قال علي بني وله بنين وبنات
فاللذنه يقال للبنين والبنات اذا اجتمعوا بني فلان ولا يقال للبنات خاصة بني
فلان فلذلك فرقت بينهما ومنها ما ذكر ايضا انه لو قال ارضي صدقة موقوفة علي
ولدي وسلي فاذا انقرضوا بني الفقرا والمساكين وليس له ولد ولا نسل ان الوقف
للفقرا والمساكين وهو صحيح جائز واعطي الغلة للفقر اما ان يكن له ولد فاذا كان
له ولد كانت الغلة لهم واغما معني هذا عندي بمنزلة رجل قال ارضي صدقة موقوفة
علي الفقرا والمساكين فاذا حدث لي ولد كان لهم الا تربي انه حيث قال ارضي صدقة موقوفة
انها قد صار وقف الفقرا والمساكين بهذا القول فلما قال علي ولدي وليس له ولد كان
استثنائه باطلا لانه لم يضعه في قوم مخلوقين فصار الاستثناء باطلا ما لم يكن الاستثناء
لقوم مخلوقين فاذا خلقوا لجاز له لهم الشئ الا تربي اذ جعله لوقا قد اوصيت
بثلث مالي للمساكين ولولدك ذو وليس لك ذو ولد كان الثلث كله للفقرا وكذا
الباب الاول لما قال قد جعلت ارضي صدقة موقوفة علي ولدك ذو وليس لك ذو

ولما كانت للفقرا والمساكين كان قوله ولدك ذو باطلا وكذلك لو قال صدقة موقوفة علي
الموي كانت للفقرا والمساكين وهذا جائز وكذلك الباب الاول من لم يخلف والموي سوا
ولو قال قد اوصيت بثلث مالي لك ذو والموي كان الثلث كله لك ذو وقوله للموي
باطل لانه قد اشرك مع فلان من لا يجوز له الوصية وكذلك قوله صدقة علي الموي كانه قال
صدقة موقوفة وسكت ثم ذكر انه لو قال صدقة موقوفة علي ولدي فاذا انقرضوا فعلي
الفقرا انه ان كان له ولد كانت لهم وان لم يكن له ولد كانت للفقرا وانما احدث له ولد بعد
ذلك مرد الوقف اليهم فاذا انقرضوا كان ذلك للمساكين قال وما حدث له من ولد كان ذلك
لهم ما كانوا ثم قال قلت ولم قلت ذلك قال لانه قد استغنى غلة هذه الصدقة لو كان له
فاذا اجازت الغلة وله ولم يجوز لهم الشئ كانت لهم وان لم يكن له ولم يجوز له الشئ كان ذلك
للفقرا وكان لم يستغنى عن هذه الغلة شئ ثم قال قلت ان يجوز الشئ في بعض الاوقات
دون بعض قال نعم اذا كان له من الشئ مخلوقا يوم تاتي الغلة في له لا قد وجبت
لهم فان لم يكن مخلوقا فانما وجبت الغلة للفقرا والشئ باطل الا تربي اذ جعله لوقا
ارض صدقة موقوفة علي فقرا بني فاذا انقرضوا واستغنوا عن الوقف لفقرا فان انقرضوا
بعد ذلك مردتها اليهم لانهم كانوا من اهل الاستثناء فكذلك اذا احدثوا بعد انقرضوا من كان
منهم فلم يحد الوقف كما كان الوقف اذا استغنى اهلهم ثم حدث لهم فقر مرددت ذلك
اليهم فكذلك الباب الاول اه قلت وقد افادكم من رحمه الله جملة فتاوى مهمة
منها ان الوقف ينقضي بغير ابي الفقرا بمجرد قوله صدقة موقوفة وانما تنقضي ذلك
من الشرط المتضمنة لصرف الغلة لغيرهم في حكم المستثنى من ذلك ومنها ان الشرط
مبيح في مصر فالوجود لم يوم عقد الوقف فهو في معنى المعلق علي الوجود
ومنها ان ما كان من الشروط بهذه المثابة فانه لا اثر له ولا اعتبار به ولم حكم العدم

والسكون والموت ما لم يوجد المصالح عليه وهذا المصالح فان اذا انعلق علي شي لم حكم العدم
قبل وجوده فهذا معنى بطلان الشبهة في كل ما لا الالف والظرف بالكلية ومنها اذا منقول
اليه في الاستحقاق وعدم يوم طلوع الفلة وتربها فلا يتغير وجود ما يحتمل الوجود بل
يصرف لمن يستحقه الحال وقد صرح بهذا في جملة مواضع في كتابه وكذا الامام الحنفى رحمه الله
اسم منها ان اسم الانقطاع واقع علي الفلة دون الشرط لانه ما عمل به ولا ظهر له ان بعد ليوصف
بالانقطاع لانه قد تقدم الاتصال ودون الشرط لانه ما عمل به ولا ظهر له ان بعد ليوصف بذلك
ايضا وما يتفرع علي بعض هذه المباحث انه لو قال ارضي صدقة موقوفة علي من يحدث
لي من الولد وجعله يدهم لغير الفقرا فيخرجهم لجهة بر لا تنقطع كعادة المساجد مثله
فالمحدث له ولد هل يصرف للفقرا كما هو ظاهر اطلاقه فانه انقطاع الوقف علي الفقرا ان يصرف
للجهة التي عينها كما هو المفاد في الحاقه المعلوم بالملك فيجعل ميثا حكما لم امره قلت
والذي يمين الجرم به عندي هو الثاني لان قوله صدقة موقوفة له تعالى وان اقا دبطا
الصدقة المطلقة التي سبيلها الفقرا لكنه لا ينبغي احتمال ارادة نوع خاص من انواع
البر التي اطلق اسم الصدقة عليها من عا بقوله صلى الله عليه وسلم كل معروف صدقة وقد
عقب ذلك الظلم بتعيين جهة بر لا تنقطع سوى الفقرا فكذلك صار في ذلك الظلم ومفسر المراده
من ذلك المحتمل والعمل بالآخر المفسر متعين كما افاده الامام الحنفى وعينه ومن امثلة
ايضا ما ذكر الحنفى ان لو قال ارضي صدقة موقوفة له تعالى علي ورثة فله علي قدر
مواريثهم منه فله في الحياة انه لا شي لورثة من غلة هذا الوقف ما دام فله ذحبا
لانهم لا يتبعون ورثة فلان لا بعد موته ولعل هولا يوتون قبل فله فله يكونون ورثة
ويحدث له ورثة اخرون غير هولا يوتونه فان فله ذوله اولاد ذكور واناث
ومزوجة وابوان فله هذا الوقف بين جميع موارث فله ما علي قدر مواريثهم من فني مات
مخوذة

هرم

مخوذة فله كانت حصته للمساكين ولا ترد حصته من مات منهم علي من بقي من الورثة لا يني لو
مرددتهم عليهم لانكون الفلة بينهم علي قدر مواريثهم من فله ذكالب وانما الذي يجب في هذا
ان ينظر الي ورثة فلا يوم يموت فكون الفلة بينهم علي قدر مواريثهم منه واذا كان
فله ذحبا تكون للفقرا افاضات مرددتها الي ورثته الذين يكونون موجودين يوم يموت
تكون بينهم علي قدر مواريثهم منه اهـ قلت في هذه الموصوفة انقطاع ابنة
وانتها وحاصل ما وجه الانقطاع في الاصل ان قوله علي ورثة فله ذ واذا اقتضى بظاهر
لو اقتص علي ود نصيب الميت منهم الي باقيم ما بني منهم اثنا علي رايه في صيغ المجموع
لاننا وجب الوقف لهم باسم الورثة وانما ينضم المتني فما توفقه وحوز المتني استحقاق الكل
بعد انقراضهم كما في الوقف علي الاولاد لكن منع عن ذلك ما تعقبه به من البيان والتفسير والعمل
بالآخر المفسر متعين كما مر عندها ما ذكر الحنفى ايضا انه لو قال ارضي صدقة موقوفة
علي ولد من يورثه ابدا ما قلنا سلوا قابوا ان يقبلوا الوقف فانه الفلة للفقرا وان حدث
له ولد ونسل فقبلوا الوقف مرد الفلة اليهم فتكون لهم ما بقي منهم احداه ومن امثلة
الثاني ما ذكر الحنفى ان لو قال ارضي صدقة موقوفة ابا علي زيد وعمر وما عاشا ان
قبله ومن بعدهما علي المساكين فقبل احداهما ولم يقبل الاخران للذي قبل نصف الفلة
والنصف الاخر للمساكين ومثله لهلاك لرحمة الله فيمن قال علي عبد الله ومزير فطالب
عبد الله لا قبل فذلك الجواب سوا ومن ادق قلت ولم قال لانه لو قال صدقة موقوفة
علي عبد الله ومزير فمات احداهما جعلت للباقي النصف من الفلة والنصف الباقي للفقرا
قلت ولا يشبه هذا عندك اذا قال علي ولد عبد الله فلهك احداهم لا تشبه
التسمية بمن وقف عليه قوله لعبد الله لو ولد عبد الله قال لا اذا قال لو ولد عبد الله
فبني من ولد عبد الله من يستحق هذا الاسم اعطية قالوا احد والاكثر من ذلك يستحق

هذا الاسم واذا قال لعبد الله وزيد فالباقي منهما لا يستحق الاسمين جميعا فاذا هلك احدهما جعلت الباقي المنفرد في الغلة فكذلك ان لم يقبل بكونه علي ما نُسب له قلست وتحقق ما نُسب اليه من الفرق ان لفظ ولد قد تعرف بالاضافة والمعرف به والمعرف به كالعرف باللام فلي لا يحكم بالمعرف به فيما تحي فيه محمول علي تعريف الجني لانه الظاهر من عرفه الواقف ولغيره لم اعتبار في ترجيح احد المحتملين وان لم تجز الزيادة به علي المملوك كما افاده الخواجا مسعود في شرح الخلافي وتعريف الجني هنا مشاوبه الي نفس الحقيقة من غير ملاحظة للافراد فقد اوجب الواقف وقفه حقيقة الجني المحققة بالفرد الواحد والافراد كما في دام واحد من اعداد الجني فحقيقة الجني باقية فيسوجب الواحد منه اذا انفرد ما كان يستوجب الكل لانه ما فقد الواحد منهم بالخصوص وانما قصد الي الحقيقة الجامعة لهم فيه والاستحقاق معها وجودا واحدا من افراده ام انتقلت بخلاف الاسم العلمي فانه مشاوبه الي خصوصيات متميزة بماله من الخصوصيات متميزة عن غيرها فاذا اوجب وقفه لثنتين سماهما باسميهما فقد قابلهما بجملة فكان من ضرورة تعزير اختصاص كل منهما بجملة وانما المرجح لاحدهما علي الاخر اشتراكهما في عيني الشروع واختصاص كل منهما بنصفه كما لو نص علي ذلك وصيرورة ما لكل منهما بعد موته منقطاعا عن صاحبه فلا يرده عليه ويصرف الي الفقير لانه ليس له وجه معلوم سواهم واذا نص كله له رحمه الله التسوية بين الرد والموته في حكم الانقطاع وعدمه فذلك ان جعله بعد عبد الله لجهة اخرى سوا الفقير فله انقطاع ويجب رده لتلك الجهة وقد صرح بذلك فذكر ان لو قال ارضي صدقة موقوفة علي عبد الله ومن بعد عبد الله علي من بعد من بعد زيد علي المسكين فقال عبد الله لا قبل ذلك اذا الغلة لزيد وورده ما وقف عليه بمنزلة الموت الا ترى انه لو مات كانت الغلة لزيد وكذلك اذا لم يقبل ثم قال قلست امر ايت اذا قال عبد الله قد قبلت وقال لزيد لا قبل قال فالغلة لعبد الله حياة

فيها م

الجامع م

نساء

سوم

حياته فاذا انفرد عن كانت للفقير والمسكين وبطل ما جعل لزيد منها لان زيدا لما لم يقبل كان جعل الغلة للمسكين بعد عبد الله قال وكذلك لو جعلها لغيره بعد فريق فلم يقبل بعض الفريق جعلها للفريق الذي يليه الذي قبلوا الله قلست وقد دل عليه رحمه الله في جملة مواضع مما قد مناه وياتي ان الانقطاع بغير الموت معتبر بالانقطاع بالموت ومقاس عليه وانه موت حكمي فاذا ذلك اقادة ظاهرة لا مرد لها ان الاصل والقاعدة الكلية في الانقطاع على ما في مسائله ان ينزل المحرم من الذي نسا عنه الانقطاع منقولة الميت ثم يجري عليه حكمه في جميع الاحكام المتعلقة بهذا الباب فان اوجب تقدير موته انقطاع الغلة كانت انقطاعا والا فلا فيحفظ هذا الاصل فانه اقرب ما يخرج به جواب حادثة السؤال واقلها مشونة ولما يشهد لما جعلناه ما ذكره الخصاف رحمه الله لو قال ارضي صدقة موقوفة علي ولدي وولدولي ونسلي ما تناسلوا علي ان يبد في ذلك بالبطن الاعلى ثم الذين يلونهم بطنا بعد بطن وكلما حدث الموت علي احد من ولدي وولدولي ونسليهم واولادهم كان نصيب الميت من دودالي ولده وولدولي ونسله ابد علي ان يقدم المبطن الاعلى منهم ثم الذين يلونهم بطنا بعد بطن وكلما حدث الموت علي احد من ولدي وولدولي ونسليهم ولم يترك ولدا ولدا ولدا ولا نسلا كان نصيبه راجعا الي المبطن الذي فوقهم فانه ينفذ علي الذي شرط الواقف قال قلست فان لم يكن بقي من الذين فوقهم احد قال يرجع ذلك الي اصل غلة هذه الصدقة فيجري مجراه ويكون كمن يستغنى الله قلست فتو له يرجع ذلك الي اصل غلة هذه الصدقة ظاهر في اذ مراده الاصل الخاضع لهذه الصدقة وهو مضاف الي الخاصة بها التي عينها الواقف ورثتها وادجب وقفه لاهلها علي ترتيب طبقاتهم وجعله الاصل المرجوع اليه في الاستحقاق من وقفه لا المصروف الي الفقير والا لما كان للتطوير بهذه العبارة فائدة والترتب عليه انما هي العبارة وخروجها الي الاطلاق

كل ما يتوهم فيه م

والتمية الخافية لمسلكه من المبالغة في الايضاح والتبيين مع ما في قوله فيجري مجراه وتكون
لكن يستحقها من المناداة علي خلاف ذلك اذ ليس للصرف الي الغنى يجري مجري عليه ليجتاح
الي التخصيص عليه ولا من مذهبنا تؤيد بيع الصدقة علي اصناف مصارفها وهذا الخصاص نفسه
صور صورة اخرى علي منوال هذه الاشرط الرديف فيهما وكما حدث الموت علي احد منهم كان
ما كان نصيبه من غلة هذا الوقف يولده وولد وولد ونسله علي ان يقدم البطن الاعلي ثم
الذين يلونهم ثم الذين يلونهم كذلك ابدوا وكما حدث الموت علي احد منهم ولم يترك ولدا ولا ولد ولد
ولانسلا كان نصيبه من غلة هذه الصدقة مردودا الي اصل غلة هذه الصدقة فاجري مجري
بما علي احكامها وشروطها الموصوفة في هذا الكتاب فخرج مراده باصل الصدقة كما تروي
علي الوجه الذي بيناه ثم فرغ علي فزكو انه لو مات بعضهم وترك ولدا او ولدا فسميت
الغلة علي هذه اولاد الواقف الموجودين يوم الوقف والحادثين بعده فما اصاب الاحياء
من ذلك اخذوه وما اصاب الموتى كان لولد من مات منهم علي ما شرط من تقديم بطننا بعد بطن
وان لم يتركه الميت من البطن الاعلي ولد له لم يترك ولد ولد له كان سهم الميت منهم
لولد ولده ثم قال قلت فاقول فيمن مات من البطن الاعلي ولم يترك ولدا ولا ولانسلا
قال فاسقط سهمه كان لم يكن واقتم الغلة علي هذا لما بقى كل سهم فمن كان منهم حيا اخذ سهمه
ومن كان ميتا رد نصيبه علي ولده ونسله علي ما جعله الواقف انتهى المتصور من كلامه
وهو من رافع لكل لبس وقطع لكل تحيز وحسب لكن عز من اراحة الشك وإزالة
صريح اليقين فافهم بارخاء عنان البيان فنقول — وهذا الخط في ايض صور صورة
اخرى قال فيكون لو ان رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة له عز وجل ابا علي يزيد وولده
ونسله وعقبه علي ان يبدا في ذلك بزيد وبالبطن الاعلي منه ثم البطن الذي يلونهم ثم الذين
يلونهم بطننا بعد بطننا وكما حدث الموت علي واحد منهم ولد له ولد كان نصيبه من غلة هذه
الصدقة

الصدقة وما كان يكون له منها لو كان حيا لجميع ورثة علي قدر موارثهم من وكلما حدث الموت
علي واحد منهم ولم يترك ولدا كان نصيبه من غلة هذه الصدقة وما كان يكون له منها لو كان
حيا مردودا الي اصل غلة هذه الصدقة فاجري ذلك مجري غلة هذه الصدقة فاذا انقرض
زيد وولده وولد ولده ونسله وعقبه ولم يبق احد منهم كانت غلة هذه الصدقة الموصوفة
في هذا الكتاب المنقرضا والمساكين هذا تمام الصورة قلت فانظر الي تعقيب الرديف
اصل غلة الصدقة التي هي الوقف نفسه بالصرف الي الغنى انظر بما قل ان يعاقب بين مختارين فضلا
عن امام يخرج لرفع المذهب معتمد عليه في هذا الباب قدوة فيه لائمة المذهب وغيرهم ثم
فرع رحمه الله علي هذه الصورة فربما كثيرة تقتصر منها علي محل الحاجة وذلك انه ذكر انه
لو مات اولاد زيد في حياته كل منهم عي ولد ثم مات زيد عي ورثة ولده لمصليه بطل سهمه
من الغلة اي فلا يرد سهم علي زوجته وابويه لو وجدوا الله ما وجد شرط مردوها الي الورثة
قلت فقول بطل سهمه اي بطل الاعتداد به والحق الشرط المتضمن لم لا نسلك ارضه وتزول
منزلة العدم والمسكوت عنه الذي يذكر في عقد الوقف وهم سهمه الي بقية الغلة فاجري
مجراه علي ما شرط الواقف وهذا وان كان في المنصوص بوجه الي اصل الوقف لكن الحكم هو الرد
الي الاصل في كل شرط معقب الحكم وان لم ينفى به كما نقلناه عنه وعن انما ذكره لبيان كيفية
الرديف الاصل لتنبه اهد وهذا الخصاص في ايض قال ان قال جعلت ارضي صدقة موقوفة
لزيد علي ابي ابي ابي ولدي واولادهم ونسلكم ابا علي المساكين بعد انقرضهم علي ان يبدا
في ذلك بالبطن الاعلي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم علي ان ذلك بينهم للذكور مثل خط الانثيين
فجاءت الغلة والبطن الاعلي ذكور لا اناث معهم واذا ذكور مهي قال الغلة بين من
كان موجودا من البطن الاعلي انا ذكور انا ذكور انا ذكور انا ذكور انا ذكور انا ذكور انا ذكور انا ذكور
بالسوية قلت فلم لا تقسم اليهم ان كانوا ذكور انثي او كانوا ذكورا انثي ان تقسم الغلة بينهم علي

ذلك فما اصاب المصنوع اليهم من الغلة بكل ذلك عنهم ولم لا شئ من الوقف بالوصية اذا اوصى رجل بثلث
 ماله لولد من بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فكان ولد من ثلث بنين انك تقسم الثلث عليهم وعلي
 ابنة لو كانت معهم فما اصاب البنت من الثلث مرددة الي وريثة الموصي قال الوقف لا يشبه
 الوصية بالثلث من قبل ان كل شئ يبطل من الثلث فهو راجع ميراث الي وريثة الموصي وما يبطل
 من هذا الوقف لم يرجع ميراثا انما يكون ذلك للبطن الثاني لاحق لهم في هذه الغلة ما دام
 احدهما البطن الاعلى باقيا وانما قول الواقف في الوقف بينهم للذكر مثل حظ الانثيين علي انهم
 اذا كانوا ذكورا او انا انما كان ذلك بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فان لم يكونوا ذكورا وانا انما كانوا
 ذكورا كلهم او انا انما كلهم كان ذلك بينهم بالسوية وعلي هذا امور الناس وما يشتم الا
 ترى ان الواقف لو قال جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابد علي ولد فلان
 تقسم غلة بينهم فاذا انقرضوا بقي علي المسكين ابد فلم يكن لغلة الاولاد واحد ان الغلة
 كلها له اه قلست وقد افاد ذلك من رحمه الله هنا جملة في ايد مهممة منها انما واجب
 الوقف من وقفه الوقف متى كان معقبا مرتبا فبطل سهم من سهام البطن الاعلى او من دونهم وقد
 بقي منهم من يجب البطن الذي يليه فان سبيل الشرط الذي تضمنه الاثنا والمطرح وتنزيله
 من ترك ما لم يذكر في عقد الوقف ويكون الاعتبار لبقية الشرط فيجري مجراها كما لو اقتصم
 عليها ومنها ان مات بطل سهم من الاعلى ولم يوجد منهم من يجب الاستغفار فانه يصرف الي
 الذي يليه دون الفقير كما هو ظاهر من قوله وما يبطل من هذا الوقف انما يكون للبطن الثاني
 الي اخره فلا بد من صريح في انه لو اذ كان ما منع لصرف اليهم فاحتفظ فانه نص في جواب حادثة
 السؤال وعرض علي ما حققناه من الاصل بنا جزك فقد اسمعناك من كلام الامام حين
 اعتقدي بهما في هذا الباب من البيان البين ما فيه الهدي والمؤر وشفا لما في المصنوع
 ولا تغتر بتخليط وقع فيه من وقع من الاخرين الذين قيل في امثالهم الويل لمن قلدهم كل الويل

واذا

نص

واذا كان مثل ابن الهمام علي جله لثمة قدره وتجره في علمي المنقول والمعتق لا يعتد
 باجائة المصاومة المنصوص المذهب كما نصي بذلك المحققون فاما لك يعني من يبلغ مبلغه
 النوع الثاني الانقطاع في الاثنا وهو ايضا قد يكون ما ملك لكل الغلة وقد يخص بعضهم
 ومن امثلة الاول ما ذكره له رحمه الله ان لو قال ارضي صدقة موقوفة علي عبد الله تعالى
 عبد الله قد قبلت حسنة فهو علي ما شرط وانما ان قلنا بني فلان ونسلمهم علي اني اذ اهرم
 من شيت منهم تمام في حياته قد حرمتهم غلة سنة قال فذلك علي ما قال وليس لهم في غلة
 هذه السنة حق والغلة للفقراء والمسيكين لم يفهم بعد ذلك انهم قال قد حرمتهم غلة في حياتي
 فغلة حياتي للفقراء فاذا هلك فبالغلة لهم اه ومنه ما ذكره الحنفية ان جعل واحدا رضى
 صدقة موقوفة لله تعالى ابد علي من كان فقيرا من ولد من عبد الله ووقف رجل ارضه
 علي من كان فقيرا من ولد من عبد الله ايضا فجاءت الغلة من كل واحد من الوقفين فانه
 ان كان يصيب كل واحد من غلة كل وقف اقل من ما ياتي درهم دفع اليهم تلك وان كان يصيب
 كل انسان منهم من كل وقف اكثر من ما ياتي درهم او ما ياتي درهم فان فرق الغلة جميعا معا
 فلكل انسان ما اصابه من ذلك كثيرا كان او قليلا وان يردوا باحد الوقفين ففرقا فاصابه
 كل انسان منهم ما يتا درهم او اكثر من ذلك لم يبعد عن الوقف الاخر شي لانهم صاروا اغنيا
 بما صار في ايديهم من غلة الوقف الذي قبضوه وتكون غلة الوقف في هذه السنة
 للمسكين لان كل واحد من الرجلين انما جعل غلة وقف من كان فقيرا من ولد من عبد الله فاذا
 كانوا قد استغنوا من احد الوقفين او من غيره فله حق لهم في غلة الوقف الاخر حتى
 يصيروا فقرا اه ومن امثلة الثاني ما ذكره في خلاصة الفتاوي رجل وقف ضيعة له
 علي ولد له وقال هي صدقة موقوفة عليهما فاذا انقرضا بقي علي اولادهما ابد اما تناجلا
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا انقرض من احد الولدين وخلف ولدا يصرف

فهو علي ما شرط وانما ان
 فان قال

نصف الغلة الى الولد الباقي والنصف الى الفقراء اذا مات الولد الا ضربهم في جميع الغلة الى اولاد
 اولاد الوالدة لانه الواقف انما جعل لاولاد الاولاد بعد ما انقضى الميثاق الاول فاذا مات احدهما
 يعرف النصف الى الفقراء ومنها ما ذكره هكاهذا رحمه الله اذا قال صدقة موقوفة علي عبد الله
 وزيد فاذا هلكا ففي الفقراء والمساكين فانه اذا هلك احدهما فنصف الغلة للفقراء **قال**
قلت ولم قلت ذلك وانما جعل هو الغلة للفقراء بعد انقضاء ميثاقها قال لان حصص الميثاق منها
 ليس لها وجه ما كان الباقي حيا منها فاذا كان ذلك كذلك كانت الغلة للفقراء الا قال صدقة
 موقوفة وما ذكره ايضا انه لو قال ارضي صدقة موقوفة لله تعالى علي عبد الله وزيد فما من
 احدهما فطلبنا في نصف الغلة وما بقي للفقراء قال وكذلك لو سمي جماعة فمات بعضهم وانه
 لو قال صدقة موقوفة علي ولدي عبد الله ومن فله من وفك ذفا غلة بينهما جميعا ومن هلك
 منهما فخصته للفقراء ولغيره اذ كان ولا يزال واحد منهم علي حصته ولا يشبه هذا عندني
 ان يقول علي ولد فله من وفك ذفا غلة **قلت** ووجه الفرق انه اجماعه ان الولد اولاد لا يتبع
 بالتفسير والاصل ان من تكلم بكلام مجمل واعتبه بتفسيره كان الحكم بالتفسير ويلحق اذ كان مجمل
 لانه الفائدة بالتفسير فالعبرة بكلامه اقله الخواجا مسعودي في الجامع الخليلي وما ذكره هكاهذا
 ايضا انه لو قال ارضي صدقة موقوفة لعبد الله من غلة ثمانية درهم ولعمرو مائتان فزادت
 الغلة قال يبي كل واحد منهما ما سمي له وما فضل بعد ذلك فهو للفقراء والمساكين **قال**
 ولا يشبه هذا ما اذا قال صدقة موقوفة لزيد وعم ولزيد ما بقي به درهم ولعمرو مائتان
 درهم هكذا يكون ما بقي من الغلة بينهما لان في كلامه صدقة موقوفة لزيد وعم ويجعل
 الغلة لهما جميعا ثم قال لزيد منها كذا ولعمرو منها كذا فما بقي بعد ذلك يكون بينهما نصفين
 واما اذا قال صدقة موقوفة لزيد منها مائة ولعمرو مائتان فلم يجعلها لهما جميعا ثم ينصل ما للكل
 واحد منهما فله ذلك لانه ما بقي للفقراء واما في تلك فقد جعلها لهما جميعا ثم فضل ما للكل واحد

منهما فصار ما بقي بينهما نصفين الا ترى اذ جعل لوقاف او هيت بثلث مالي لعبد الله وزيد
 لعبد الله مائة درهم ولزيد مائتان وكان الثلث حسمانية اعطينا لزيد ما بين واعطينا
 عبد الله مائة وما بقي بينهما نصفين وهذا قول اصحابنا في الوصية والوقف علي فبا سبه
 وما ذكره ايضا انه لو قال ارضي صدقة موقوفة فما اخرج الله تعالى من غلة ثمانية اعطيت منه من كان
 فقيرا من قريبي في كل سنة ما يكفيه في طعامه وكسوته بالمعروف فكان في غلة ثمانية فضل عما سمي
 لهم فانه يكون الفضل للفقراء والمساكين لانه لم يجعل للقرابة من الغلة الا المنقصة فما فضل عنهم
 كان للفقراء ولا يشبه هذا قوله فما اخرج الله تعالى من غلة ثمانية فهو للفقراء شرابي يعطي كل واحد
 منهم ما يكفيه في طعامه وكسوته لانه ههنا قد جعل الغلة كلها لهم ثم فرقها عليهم وفي الباب
 الاول لم يجعل لكل واحد منهم الا ما سمي له وما ذكره ايضا انه لو قال ارضي صدقة موقوفة
 علي بني فله من وسلمهم علي اذني اذ اخرج من ثمت منهم فذلك جائز وهو علي ما شرط
 ولم يخرج من ثمت منهم لانه شرط المنسية في ذلك وانه لو قال قد اخرجتهم في هذه السنة
 فانهم يخرجون من غلة هذه السنة وتصرف غلتها للفقراء ولم يخرجهم في هذه السنة
 الغلة فيما بقي ولم المنسية فيهم ثم قال **قلت** لم ادخلتهم في غلة ما بقي وقد خرجوا
 منها وقد زعمت انه ان قال قد اخرجتهم منها خرجوا جميعا ولم يوردوا فيها وقد اعدتهم
 ههنا قال لا يشبه هذا ما وصفت لك هذا جعل الصدقة عليهم ثم قال علي اذني اذ اخرج
 من ثمت منهم فكان ذلك له فلما قال قد اخرجتهم هذه السنة صار الاخراج منه انما هو
 في غلة هذه السنة وهو في الغلة الباقية علي شرط الاول لم يخرجوا بعد منهم لم يخرجوا
 من الغلة التي بعد هذه السنة قط والذي قال قد اخرجتهم من غلة ثمانية قد اخرجهم من
 كل غلة فله يعودون فيها ابداء النوع الثالث **الانقطاع في الانتها** وهو
 ايضا قد يكون شاملا لكل الغلة وقد خص بعضه **ومن امثلة الاول** ما لو قال **قلت**

ارضي صدقة موقوفة لله تعالى وسكت فان الحكم فيه علي قول ابي يوسف صحة الوقف وصرف غلته
 الي الفقراء وعليه العمل ومن ذلك ما لو قال ارضي صدقة موقوفة علي ولدي ونسلي وسكت فان
 الحكم فيه بعد انقطاع نسله صرفه الي الفقراء وكذا لو رتب ذلك فقال بطننا بعد بطن او طبقة
 بعد طبقة او نحو ذلك وسكت فان الحكم فيه اجراؤه علي ما شرط فاذا انقرض من نصيبهم كان
 سبيله ان يصرف الي الفقراء ومن ذلك ما ذكره لاه ان لو قال ارضي صدقة موقوفة علي بني
 فلان ونسليهم علي اني ان اخرج من بيتهم فقال قد اخرجتهم جميعا خرجوا جميعا
 وصارت الصدقة علي الفقراء والمساكين وليس له ان يعيدها اليهم بعد ذلك لانه قد قال
 صدقة موقوفة وصارت بذلك عند الفقهاء والمساكين فلما قال علي بني فلان فلا تشرط
 ان يعيدهم قبل الفقراء فلما شرط له اخرجهم فاخرجهم فكانت لهم سهمهم وهذا بمنزلة الذي
 قال صدقة موقوفة وسكت اه قلت ومحل كلامه ما اذا لم يجعلهم بعدهم لغيرهم فاما لو شرط
 صرفه لثلاثين بعد ٢٠ او لجهة بر غير الفقراء فحين صرفه ثلثين يله التخرج بمغزاة من
 لم يسم في عقد الوقف وقد قدمنا من كلامه وكلام الحنفية ما يتحقق ذلك ومن ذلك ما ذكر
 الحنفية ان لو قال ارضي صدقة موقوفة علي ولد زيد وولد عمرو ومن بعدهم علي المساكين
 فكان لزيد ولد ولم يكن لعمرو ولد فان الغلة كلها لولد زيد فاذا انقرضوا صارت للمساكين
 له ومن امثلة الثاني ما ذكره ايضا انه لو قال علي وورثته فلان وورثته فلان الغلة بينهم علي
 عددهم المذكور والاني في ذلك سواء تدخل زوجة فلان في هذا الوقف فكل من كان يرث
 فلان او من كان له ان مات وورثته فلان فلم يبق منهم الا واحد كان له نصف الغلة والنصف
 للمساكين وكان لو كان ثلثه او اربعة او اكثر واحد كان لهم النصف من الغلة والنصف
 للمساكين وما ذكره ايضا انه لو قال علي زيد وعلي وورثته علي قدر موارثهم من ثمنهم
 علي المساكين اذا الغلة تكون بين زيد وبين وورثته علي عددهم فما اصاب وورثته علي ومن

ذلك

ذلك وهو بينهم علي قدر موارثهم من ثمنهم وورثته علي وورثته علي وورثته علي وورثته علي
 لزيد خمس الغلة علي عددهم وكان لورثته علي اربعة اخماسها فلو كان هذه الاربعة اخماس
 بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فان حدثا لعمرو وورثته بعد موته بان كان حمل فوضعت
 امه بعد موته علي ودخل مع الورثة في غلة هذه الصدقة فان مات زيد كان سهمهم
 للفقراء وان مات واحد بني عمرو وكانت حصته للفقراء والوجه في ذلك ان تقسم الاربعة الاخماس
 الي ما رتب لهم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فيكون لهذا الابن اربعة ثلث الاربعة الاخماس
 فيه وذلك علي الفقراء وكذلك كل ما مات واحد منهم ردت حصته الي الفقراء وان لو قال
 علي زيد وورثته علي وورثته علي وورثته علي وورثته علي عددا لروكا فما اصاب
 زيدا فهو له وما اصاب عمرا كان بينهم علي عددهم فان مات زيد كانت حصته من الغلة
 للمساكين وان مات واحد من وورثته علي وورثته علي وورثته علي وورثته علي وورثته علي
 عددهم الا ترى انه لو قال ارضي صدقة موقوفة علي وورثته علي وورثته علي وورثته علي وورثته علي
 وموت عمرو من وورثته وكلها واما مات واحد منهم سقط سهمه وكانت الغلة مستومة بين من يكون
 منهم حيا يوم تاتي الغلة الي ان يبقى منهم واحد فاذا بقي منهم واحد كان له نصف الغلة وكان
 النصف الباقي للمساكين من قبل ان واحد لا يقع عليه اسم الورثة واقل ما يقع عليه اسم الورثة
 الثاني فيكون للواحد النصف وان لو قال لاولاد من يد فاما بعضهم وبقي منهم اثنا عشر
 كانت الغلة لهم جميعا وسقط سهم من مات منهم فان بقي منهم واحد فله نصف الغلة والنصف
 للمساكين لانه ما يقع عليه اسم الاولاد اثنا عشر فصار هذا والنقص علي هذا القدر
 من النقول المتعلقة بالانقطاع فان فيه كفاية لمن يدبره وقد فصحت مجموع ما قلناه
 من ذلك ان سبب الانقطاع انما هو اربعة مصرف الغلة او شي منها وان نصيب الغلة وان
 المتقطع منها ما ليس له مصرف معلوم سوى الفقراء كما بيناه فيما سبق لانه عبارة عن

سهم

انقطاع الميراث و قد لا يغير الموت كما سبق الي بعض الامهات فان خلا في الميراث في جملة
 على قد مناه عنهم من تنزيلة منزلة الميت والمسكوت عنه ونزيب علي ذلك من شواهد
 التعليل ما يبالغ الصدر ويكتفي عن حقيقة الامر فنقول ذكره لانه لو قال
 ارضي صدقة موقوفة علي بنو فلان وسلم علي ان لي ان احرم من شيت منهم فذلك
 جائز وهو علي ما شرط وان لو قال في حياته حرمت فلان واخرجته من هذه الصدقة
 فذلك جائز وقد خرج من الوقف وكانه بسمه في عقد الوقف وكذلك لو اخرجهم جميعا الا
 رجعت منهم فالثلة لهذا الرجل حياته اه قلت فانظر الي تنزيلة منزلة المسكوت
 عنه الذي لم يذكر في عقد الوقف والي رد سهم المخرج المخرج الباقي كما هو الحكم في الميت
 منهم والمسكوت عنه هل تبقي معه شية في تنزيلة منزلة المسكوت عنه ذكره وكما وقا
 اية فان قال قد حرمت بعضهم وسماه واخرج من الصدقة فلي الباقي منهم وله الميعة
 فيهم فان مات او قال قطعت مشيتي التي اشترطت فالثلة للباقي منهم ولم الميعة فيهم
 وقد خرج الذين كان حرمتهم ولا يعودون فيها ابد او كان وقف هذا الوقف علي هؤلاء الباقي
 وذكر الخصاص فان لو قال ارضي صدقة موقوفة علي ولد عبد الله ونسله ابد ماتنا سلوا
 وكان ولد عبد الله جماعة فقال بعضهم لا قبل هذا الوقف وقال بعضهم قبلت فالثلة
 كل من قبل منهم ومن لم يقبل فهو بمنزلة الميت يسقط سهمه من الثلة وان لو كان هذا
 في وصية او صيغة وجعل ولد عبد الله ثم مات الموحي فقال بعضهم لا قبل هذه الوصية
 ترجع حصته من لم يقبل منهم الي وريثة الموحي فاذا كان هذا في الوقف فخصه من لم يقبل
 منهم من قبل وذكر ان الوقف بين الوقف والوصية من قبل ان من مات من اهل الوقف
 الميت سهمه وقسمت الثلة بين من بقي منهم وفي الوصية من مات من اهل الوصية
 بعد موت الموحي فخصه من الثلث اه قلت فانظر الي تنزيلة السهم المتخلف

المخرج المحرم

المعذور

لم يرثه

منزلة

منزلة السهم الذي مات صاحبه ونصير حكم يردده الي من بقي من الموقوف عليهم كما هو الحكم في الموت
 ونسله له هذه عبارة قال قلت امرأت لو قال صدقة موقوفة علي ولد عبد الله
 ونسله فابن رجل من ولد عبد الله يقبل ما وقف عليه قال تكون الثلة لمن قبل منهم
 دون من لم يقبل واجعل من لم يقبل منهم بمنزلة الميت قلت امرأت لو قال قد اوصيت
 بثلث مالي لولد عبد الله وكانوا يوم مات الموحي اربعة فابن واحد منهم ان يقبل قال
 فخصته لورثة الميت قلت فان كان هذا في الوقف قال فخصته لمن بقي من ولد عبد الله
 قلت فاني افرق الوقف والوصية وانما تشبه الوقف بالوصية قال لا تشبه
 الوقف بالوصية في هذا الا ترى ان من مات في الوقف جعلت الوقف كله للباقي منهم اذا
 كان قد قبل وان مات في الوصية بعد موت الموحي وقد قبل ان حصته لورثة الميت
 والوقف يجري علي من بقي والوصية لا تجري علي من بقي اه قلت فانظر اليه
 غلبه السهم المتخلف بالرد قبل القبول باسم المتخلف بالموت بعده وتساوية
 بينهما في حكم الرد الي من بقي من الموقوف عليهم الذين تنازل لهم اسم الولد وتبعية الرد
 باقبل القبول بنا علي اختياره في ذلك وكذا الخصاص ان مات قبل الوقف لا يرد يردده
 ذلك ونقل الامام الناصبي في اوقافه عن ابي جعفر الهندي واني انه يجوز رده للوقف
 في المستقبل لانه حقا وليس له ملكه وابطال الحق جائز كذا الشفعة اه وذكره عن
 ان ظاهر الرواية عدم ايراد الوقف بالرد اصله وذكر الناصبي ايضا انه لو قال لعبد الله
 ومن بعده لزيد فابن عبد الله ان يقبل فهو لزيد قال الا ترى انه لو مات عبد الله كانت الثلة
 لزيد ورده بمنزلة مائة اه قلت فانظر ايضا الي تساوية بين المتخلف السهم بالرد
 والمتخلف بالموت في حكم نقله الي من قبل في مرتبة دون مرتبة المتخلف سهمه وقد صنفنا
 عن هذا مثله وان لو جعل الثلة لفرق بعد فريق فلم يقبل بعض الفريق جعلت

الساكن

الساكن

سقط

سقط

للفرقة الذي يليه الذين قبلوا الله واذ قد فرغنا من تمهيد هذه المقدمات وتحقيق هذا
 الاصل ظهر الى مقصود السوال فتقول قد شرط الواقف في حادثة السوال اذ الناظر على
 الواقف والمبستحقين متى تفرغ احد منهم لوقفه يبيع شي منه صار خارجا عن وما منه
 فهو ذرية وهو شرط قد يدب الي صيانة وقفه وسد ذريعة التعدي عليه وهو فيه موافق
 لحكم الشرع فلم يزل اعتبارا وانفاذه كاشرا ويقوى اية المذهب طائفة بذلك ولشهرتها
 استغنيا عن جلبها وحيث باع المرات ان بعض الواقف صارنا بذلك خارجين عن الواقف
 وعن مدين منهما وذريتهما علي ما شرط الواقف فاذا طويلا مسافة التطويل واكتفينا بادي
 البياد والتحصيل قلنا انهما خرجا عن الواقف وحرمانهما منه فنزلنا منزلة الميت والمعدوم
 والحكوة عنه من الاصل الذي يذكر في عقد الوقف لما فرغنا من بيانه ونقول شواهد وظم
 انهما لو ماتا او سكنت الواقف عن ذكر ما يشملهما او عد متائ الاصل كان الحكم حيث لم يوجد
 سواهما من الموقوف عليهم انتقال الوقف وصرفا غلته الي الجهاتين اللتين عينهما الواقف
 وقدمهما علي الفقرا فكذلك حيث صارنا محر ومدين لما بينا واذ اسلكنا في البياد مسلك
 التحقيق والامعان قلنا قد رضى كثير من متاخرينا وغيرهم ان يفي الواقف كفى الشارح
 في المعنوم والدلائل قال صاحب البحر واذ كان المعني ما ذكر فما كان من عبارة الواقف من
 قبيل المفسر لا يمتثل تخصيصا ولا تاديله يعمل به وما كان من قبيل الظاهر كذا وما احتمل فيه
 قرينة حمل عليها اه واذ كان الحكم ما ذكر فاللزام ان تفهم عبارة الواقف اولا ونظر الي
 عموماتها التي هي مناط البحث فيما نحن فيه هل دخلها تخصيصا ام لا ونسلك في ذلك علي
 مقتضى الاصول المذهبية ثم يجيب بما يفتح انه بر من الغم المؤيد بنور العلم فتقول لاحقا
 ان هذا الواقف قد صدر ككلمة بمجموعات من لفظ الاولاد والصفا وغنقا العتقا والذرية
 والنسل وهما ير الجع الراجعة اليهم وقد عتب ذلك كله بشرط حرمان المتعدي علي وقفه

وذرية

وذرية فكان هذا الشرط مخصصا لتلك المجموعة اذا صار المحرم خارجا عن عمومها وهو
 شرط صحيح لازم شرعا باتفاق من متايخ المذهب وقد وقع في كتاب الوقف ومجلس
 المشايخ دخلنا علي رجل متعاطفة جرف العطف ومعتوقا به والعطف محمول علي البيات
 ما اتقنه المجلد كما افاده الخواجا مسعود في شرحه الجامع الخ لا في فكان مينا لان تلك
 المجموعة ما اريد بها عموم من با شرط شرط الحرمان وانما من قبيل العام الذي اريد
 به الخصوص فيصير المعني كانه قال تصرف غلته كلها علي من علي اولادي الذين
 لم يصير واحر ومدين عبارة شرط الحرمان وهكذا في العتقا ومن بعدكم مما تضمنته عبارة
 وينسحب ذلك علي هذا الجمع لانها تنصرف بمراجعتها فتم بعمومها وتخصي خصوصها كما افاده
 الخواجا المذكور فيصير معني قوله يتداولون ذلك بينهم الي حين انقراضهم اجمعين هكذا
 يتداول ما طلع من غلته هذا الوقف كلها طلعت اولادي الذين لم يصير واحر ومدين وغنقا
 الذين لم يصير واحر ومدين وهكذا الي حين انقراض الاولاد الذين لم يصير واحر ومدين والعتقا
 الذين لم يصير واحر ومدين والذرية الذين لم يصير واحر ومدين يكون اي بعد انقراض الذين
 لم يصير واحر ومدين مصر وفاريد الي الجهاتين التي عينهما فالغاية التي دلت عليها كلمة
 الي عن قوله الي حين انقراضهم انما وقعت غاية في بني بعد التحصيل وهم الذين لم يباشروا
 شرط الحرمان لا غير لانه لا وجه للعمل بعموم اللفظ مع ظهور تخصيصه لاسيما ومدهنا
 اذا لمخصص كالاستثنا في انه متى لانا البعض لم يتناول المصدر وقد قالوا في الاستثنا تخصيصا
 ان ينفق باثباتي بعد اثباتي ومراهم بذلك ان المستثني ما تناوله المصدر والا فانه في
 عموم وانما اريد منه البعض الباقي بعد الاستثنا تسمية البعض باسم الكل علي سبيل
 الجواز وكلمة الاقرنية علي ارادة ذلك وانما القابل له علي عشرة الا واحد اطلق العشرة
 وان اراد بها التسعة مجازا وكلمة الاقرنية ذلك فكذلك الامر فيما نحن فيه كما هو ظاهر بآدي

في قوله لا غير لانه لا وجه للعمل بعموم اللفظ مع ظهور تخصيصه لاسيما ومدهنا
 اذا لمخصص كالاستثنا في انه متى لانا البعض لم يتناول المصدر وقد قالوا في الاستثنا تخصيصا
 ان ينفق باثباتي بعد اثباتي ومراهم بذلك ان المستثني ما تناوله المصدر والا فانه في
 عموم وانما اريد منه البعض الباقي بعد الاستثنا تسمية البعض باسم الكل علي سبيل
 الجواز وكلمة الاقرنية علي ارادة ذلك وانما القابل له علي عشرة الا واحد اطلق العشرة
 وان اراد بها التسعة مجازا وكلمة الاقرنية ذلك فكذلك الامر فيما نحن فيه كما هو ظاهر بآدي

وكذا الامر في العام والخاص
 كما في هذا الاصل

فاعلم وحيث ظهر ان شرط التداول خاص بمن لم يباشر شرط الحرمان وكذا شرط الانقراض
 وان الغاية في ذلك انما ضربت لهم بالخصوص في حكم الغاية اذ كان ما بعدها ما قبلها
 فلا تداول بعد انقراض من لم يصرح حرما واذ انتهى تداولهم وصلت نوبة الجهتين المذكورتين
 لان المعنى يكون بعد تداولهم وانها نوبتهم على الوجه المستروح مصر وفا ربيع الحب
 الجهتين ولا مساع لتأخير نوبتهم مع الحكم بانها حكم التداول بحرمان من باشر شرط
 الحرمان وتغاضي من سواهم عن التحقيق ولان دعوي بغا التداول بعد
 حرمانهم وتغاضي من سواهم ولا لا تداول كما في التخصيص مع الحكم بحرمانهم لمباشرة
 شرط الحرمان في وافق على حرمانهم بمباشرة تغايل بالتخصيص على ما بيناه سابقا واي
 ولا حيلة له في الخلاص عن ذلك الا ان يلغي شرط الحرمان ويترك العمل به فيحق اجماع
 ائمة المذهب على ان العمل بالآخر فالآخر من كلام الواقف منذ اولنا في اثبات ما اعتمدناه
 واقتضينا فيه ان اعلام المذهب من تنزل المحرم من الامتياز والمندرج في طلي المدم
 اعدل شاهد من الكتاب المجيد قال تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين
 ضد عموم اوجب ظاهره لكل ذكر وانثى من الاولاد ما اوجب وقد حصص منه المحجوب
 حجب حرمان كاللغير لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وقوله
 صلى الله عليه وسلم لا يتوارث اهل ملتين شتى وجمهور الصحابة واجماع ائمة مذهبنا
 على ان المحجوب حجب حرمان لا يجب غيره في باب فريضة الارث وانه يتوزل في منزلة
 الميت ويصرف الميراث من سواه من بقية الورثة نقل سراج المراهبية عن محمد بن الحسن
 رحمه الله في كتاب الخرائص انه روي عن الشعبي ان امرأة مسلمة تزكت زوجها مسلما
 واخوين من امها مسلمين وابنا كافرا فقصي في علي وتزويج ثابت رضي الله عنهما بان الزوج
 النصف والاخوة الثلث وما بقي فهو للعصبة ووجه الامام المرحوم في مبسوطة

بأن



بان من ليس بوارث جعل في استحقاق الميراث كالميت فكذلك في الحجب فهو كالميت اه وذكر الطحاوي
 في كتاب اخلاق العلماء انهم اجمعوا على ان من خلف ابا بمملوك او كافرا وجدا
 حرا مسلما فان جده يورث منه لان المحرم عديم الاهلية للميراث ومن لا اهلية له كذلك فهو
 والميت سواء اهذ فادرجه اجماع الصحابة على ان المحرم من الارث لا يحجب غيره وان
 ما روي عن ابن مسعود من خك في ذلك غير ثابت عنه او كان قال به اولاً ثم رجع عنه
 الى الواقف فدل اجماعهم على ان عموم اية الميراث وان تناولت بظاهرها المحرم وغيره
 لكن المحرم مخصوص من عمومها وغير مراد منه لان التخصيص لم يبين انه ما اريد بها سوى
 من له اهلية الارث وان المحرم والميت بمنزلة سواء في عدم تناولها اياهما فتحصل من
 ذلك انه من توجه اليه حرمان شرعي مشترك في عدم الاعتداد به في عموما تناولته ولكنه منزلة
 الميت المنفرد في طلي المدم في جميع الاحكام لان ما قرر من المعنى لا يخص الموارث
 بل يجري في غيرها كما لو وقف فلان المحتوا المحرم فيه بالميت كما قلنا فوضعت الحجة والتفق
 الحجة وليس يصح في الاذهان شيء اذا احتاج الى دليل او اما ما وقع لبعض المتأخرين
 مما يخالف ما قررناه اذ سئل عن رجل وقف على نفسه ثم من بعده علي وكده محمد وعلي من
 مسجد له من الذكور والاناث على الفريضة الشرعية اما الاناث فلمن الاستحقاق بالوقف
 اذا كن خاليات من الانزواج فاذا تزوجن سقط حقن وكلتا قائمتي عاد حتمين وانه ليس
 لاولاد البنات من هذا الوقف حق وقال ثم من بعدهم علي واولادهم ونسبهم طبقه
 بعد طبقه ثم قال واذا انقرض الموقوف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك
 وقفاً على اقرب عصبات الواقف واذا انقرضت عصبات الواقف كان وقفاً على مصاح
 حرم الخليل عليه السلام ما تم محمد في حياة ابيه الواقف بعد ان احدث الله له ذلك
 بنات تزوجن واحداً منهن اولاداً فهل يصرف ربيع الوقف لمن ام لاولادهن ام لعصبة

المدم

الواقف ام لحر الخليل ام فغير ذلك **فاجاب** بقوله اعلم انه قد قام بكل المذكورين ما منع
من الصرف اما بنات الواقف فليسقط حقهن بالازواج واما اولادهن فليسقط لهم من الواقف
بقول الواقف وليس لاولاد البنات من هذا الواقف حق ولو قدرنا عدم هذه الجملة من كلامه
والباقي على حاله فكذلك لا يصرف لهم مع وجود امهاتهم لانها شرط لازمة فيه وهو
انما جعل لاولادهم بعد موتهم فكذلك يصرف لهم مع وجودهم وكذلك نقول في عصبة الواقف
وجهة حرم الخليل فاذا كان كذلك فالصرف الي الفقراء كما صرحوا به في كثير من الفروع المتأخرة
لهذه الواقعة قال في الاسعاف ولو قال علي ولدي هذين فاذا انقضى شأنهم علي اولادهم
ابا ما تنا سوا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا انقضى من احد الولدين وخلف
ولدا يصرف نصف الغلة الي الباقي والنصف الاخر يصرف الي الفقراء فاذا مات الولد الاخر
يصرف جميع الغلة الي اولاد اولاده لان مراعاة شرطه لازمة في الواقف وهو انما جعله
لاولاد الاولاد بعد انقراض البطن الاول فاذا مات احدهما يصرف نصف الغلة الي
الفقراء وفي فتاوي شيخنا الشيخ سراج الدين الخاتوني في مثل هذه الواقعة صرح بالفرق
الي الفقراء مستدلا بما نقلناه عن الاسعاف قايلا والمسئول عنه مسا ولهدا يعني فكانت
النصف فيه نصافي مساويه فصع الاستنباط ومثل ما في الاسعاف في الخاتونية والخللصة والبراذنة
والنثار خاتونية وغالب كتب الفتاوي والتشروح المطبوعة اهدا قولي انها فتوي مردودة
من وجوه اما اولها فلما لم يسمعاك من نفوس ائمة المذهب في جملة فروع علي
تتبريل المحرم منزلة الميت وذلك قاضي في حادثة تتبريل البناء المتزوجات منزلة الميت
وانتقال الواقف من المتحققين قصير الغلة اليهم دون الفقراء نحو كل ما قد مضاه من
الوجه فان هذا الواقف ما اطلق في البناء وانما قيد بخصوص الخاليات من الازواج فلم يتناول
كل من المتزوجات حال تزوجهن فلا يصدر عن علي اسم الموقوف عليه وهي بهذه الحالة

من دورهم

ولا يندرج في عموم لانه ما اوجب له الواقف بالاسم وانما اوجب له بخصوص صفة الخلو
عن الازواج قيد ورسمها استحقاق اسم الموقوف عليه وجود او عدمه واذا ثبت ما ت
الواقف عن بناته وهي بصفة لم يتحقق له اسم الموقوف عليه ولا يستعمل في قوله واذا انقضى
الموقوف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفا على اقرب عصب الواقف فيموت
الواقف انقضى الموقوف عليهم حقيقة وتحقق شرط صرف ما طلع من الغلة بائنا ذلك
لمن وجد اقرب اليه من عصبته ولا يمنع ذلك احتمال عروفي خلوا البنات عن الازواج فيما
يستقبل واستحقاق اسم الموقوف عليه لان المنظور اليه في الاستحقاق وعدمه يوم
توب الغلة وطلوعها قصير لم يتحقق فيه شرط استحقاقها يومئذ لانها اوجبت له من
غير اعتبار لتمام الوجود اذا كان في مثله ان يكون استحقاقه معلقا على وجوده فان
تحقق وجوده لزم اعتبارها واستيفاء الحكم له فيها يستقبل ولا فهو على حكم المدم فكذلك
نقول في هذه الحادثة ان تأييد البنات بعد صرفه الي العصب استوفى الحكم فصرفت الغلة
الي مدة تأييد دون العصب لوجود شرط استحقاق وتاخير العصب عنها في حال
استحقاقها ثم ان تزوجت بعد ذلك سقط وانتفى عنها اسم الموقوف عليه لما بينا فتد
الغلة الي العصب وهكذا واما ما بنا فلان الانقراض في صفة انفعال من المرفق واصله
المقطع قال في المغرب المرفق في القطع يقال قرى الثوب بالمرفق وقصره الفارة وقال
الامام النووي في التهذيب المرفق اصله في اللغة القطع ومنه المرفق اهدا اذا فعل
تقديم تسليم ان سراج المتزوجات في عموم اسم الموقوف عليهم لا يمنع ان يراد بالانقراض
معناه الاصلي فيكون معنى انقراضها انقطاعا عن الواقف اعم من كونه بموت او غيره
وانه الاقرب للمرفق الواقف انقطع الغلة بالانقضاء لا يكاد يقصده احد وانما سبب
لقرينه بتأخير ثوبه الفقراء فيعين حمله عليه واما ما لنا فلان الشروط المتعلقة



بشرطه على خطر الوجود او غير ويطر له في ناسي الحال ملحوظ فيها تقدير وجود ذلك المشرط
 له وتلخيص استحقاقه على وجوده وتاهله لاستحقاق ما شرط له كما مر في الاشارة اليه فيما
 سبق واذا فالاسباب باغراض الواقفين في ذلك والاسباب بطريقاتهم والاقرب من دلالة حالهم
 حمل الانقراض والموت المحولي على من انتقضت هذه الشرط على ما يعي الموت الحقيقي
 والتقدير بان يراد به لازم الذي هو انتفاء الكمال لا استحقاق على سبيل الكفاية فانما
 تعلم ونحقق ان مما كان له اولاد اولاد ما ن اباوهم قبل ايقافه فوقه وتفا قال فيه على من يحدث
 له من الولد واذا انقرضوا كان وفاء على اولاد اولاده انه ما قصد الي حرمان اولاد اولاده
 انما يحدث له ولد ولا خطر ذلك بباله وانما قصد لتأخير نوبة اولاد اولاده على نوبة
 من يحدث له من الولد ان قدر الله حدوهم وكوهم لنا ذلك على حقيقة الموت لادي ذلك الي
 تأخير حرمان اولاد اولاده على حدو اولاده وموتهم بعد حدوهم ولتحقق مسر وط
 ايسر من تحقق شرطه وادي ذلك الي قصد غير جميل يستبعد كل ذي فطره سليمة ويستلوه عليه
 كل من له مسكة من دين وحال الموتى انما يحمل على ما يلحق به عقله ودينه والفرق له اعتبار
 عظيم في ترجيح احد المحتملين متى ساعده اللفظ بادي احكامه كما مر حوايه فاوي
 اذا ساعدته القران وهذا مما يقتضي حمل الانقراض ان امر به الموت في حادثة واحدة
 على الموت الحتمي الشامل للموت الحقيقي والعدم الاصلي والانتفاء المصنف المستر وطه لا
 وتوجه الحرمان وتنزيل المعدم والمحرور منزلة الميت حقيقة كما قد منا نقله وتاميله
 وهو الحق الذي لا محيد عنه من اي البيت من باب واما رابعا فانه ما زعم من المساواة
 بين مسئلة حادثة فتواه والمسئلة المتيسر عليها المنقولة عن محمد بن الفضل امر ظاهر
 المنع لظهور انه في المتيسر عليها قد علق استحقاق ولديه على انقراض ولديه وبانقراض
 احدهما يبقى الاخر حيا مستحقا لم ينظر اليه حرمان وما بقي بهذه المصنف فلا تحقق

لشرط

انما يتقرر المصروف والولد الذي لا يمتنع بكونه شرعا على استحقاق اولاد اولاده

لشرط استحقاق اولادها سواء اريد بالانقراض حقيقة الموت او الموت الحتمي اذ هو انقراض كل منهما
 لا انقراض احدهما فقط والباقي منهما لم يوجه اليه انقراض حقيقة ولا حكما ولا كذلك الامر
 في مسئلة حادثة بلايينه على انه المسئلة المتيسر عليها وان زكوة في جملة معتبرات
 تتبع بها القاتل فان الذكرين لما تواردا على نسبتها الي ابي بكر محمد بن الفضل وحكايتها
 عنه وذلك منهم مشير الي التبري من عهدتها وانما محل نظر وقامل وذلك ان قول الواقف
 فيها فاذا انقرض فعلى اولادها قد قبل فيه بين غيري تشية والمتنفي كالمجموع في باب التقابل
 كما افادة في الجامع الخلاطي وشرحه وقد افاد شارحه الحواجا مسعود ان مقابلة الجمع
 بالجمع تقتضي انقسام الاحاد على الاحاد عند امتناع امثلة الا رواية عن ابي يوسف
 جازت موافقة لفر في قوله انها لا تقتضي ذلك فاجاب ابي بكر رحمه الله بخرج على المصنف
 فاما على مشهور المذهب فتقتضي تقابل الصيرين ان يصرف نصيب الميت من ولديه لاولاده
 دون الفقرا لكون المتين حينئذ فاذا انقراض اي واحد منهما فاجتبه على اولاده على ان
 من منع اقضا التقابل الانقسام لا ينكر وتوع في الكلام اذ ادلت عليه قرينة كما في قوله
 تعالى حرمت عليكم امهاتكم انما الخلف في حيث انتفت القرينة والقرن من عرق الواقف من
 اقوي القران المرجح لاحد المحتملين كما مر حوايه وقطع شي من الغلة بالاشا بعيد من
 عرقه واذا فالمتجه صرف نصيب المتوفي من ولديه لاولاده وحمل التقابل في شرط الانقراض
 على ارادة انقسام الاحاد على الاحاد فخرج على اصول قاطبة ائمة المذهب وسعوط
 جواب ابي بكر وليس هو بواول قارورة كسرة في الاسلام فظهر انه كله في الجوابين المتيسر
 والمتيسر عليه خارج عن اصول المذهب فلا متمسك فيها متعلق في حادثة سواء كانت
 لو ساعداه فكيف وهي لا يساعده فان الواقف في حادثة بينهما ينص على تاحيل نوبة
 الفقرا بل كلامه ساكت عنه فاما في مسئلة فان قد صرح بتأخير نوبة الفقرا عن كل من

علامة

شرط لهم الفلّة سواء قلنا ان يكون في ذلك اشارة الى تقديم نوبة ما عني من جهتي البر على نوبة
 الفقر او الانقطاع انما يتحقق حيث لا يعلم المنقطع في الفلّة وجه بان سكت الواقف عن بيان
 من يصرف اليه والبيان عن مقصود علي العبارة بل كما يكون بالاشارة فان دلالتها
 لها اعتبار في افادة الاحكام الشرعية كما عرف في الاصول فتعديرت لنا الى انه ليس
 في عبارة الواقف في مسئلتنا ما يفيد صرف الفلّة الى الجهتين بعد حرمانه من باشر شرط الحكماء
 فاشارة الى تقديم نوبة الجهتين على نوبة الفقر كما ضيق بصرف ما توجه اليهم الى من قدم استحقاق
 عليهم كما لا يخفى على من ذاق للمعارف رسلها واما ما ذكره ههنا من وجه اسم في باب
 الولاية على الوقف انه ان شرط الولاية للافضل فالأفضل من ولده فابى افضلهم ان يدخل
 في الولاية قال القياس ان يدخل القاصي به له وجه ما كان حيا فاذا مات صار الولاية
 الى الذي يليه في الفضل انه قد اشار الى ان في مقابلة استحقاقا يقتضي خلافا وارت
 ترك التصريح به انك لا تعالي ما قرره في باب الرجل يقف ارضا على قوم فلا يباين
 ذلك او يقبل بعضهم دون بعض من ترتيب الآبي منزلة الميت فان مقتضى ذلك ترتيب
 من أبي الدخول في الولاية منزلة الميت وانتقاله الى من يليه فانهم انما يذكرون القياس في
 مقابلة الاستحقاق وقد اقتصر الحنفية على وجه اسم على جواب الاستحقاق فقال في باب
 الولاية للوقف قلت قال علي ان تكون ولاية هذه الوقف الى الأفضل فالأفضل من
 ولدي فابى افضلهم ان يقبل قال تكون الولاية الى الذي يليه قلت وكذلك ان توفي
 افضلهم ثم مات قال تكون الولاية الى الذي يليه اه قلت فتصوي بين الآبي والميت
 كما ترى ودل اقتضائه على جواب الاستحقاق انه المعتمد وهو الاصل الغالب في كل
 قياس عارضه استحقاق فان الرجحان في ذلك الجانب الاستحقاق كما صرحوا به وجه
 القياس انه جعل الولاية عليه في كل وقت للافضل ولده وما دام الآبي حيا لا يوصف
 الذي

منه

الذي يليه بانه افضل ولده في ذلك الوقت فانقطعت الولاية انقطاع الفلّة فيمن وقف
 على ورثة فلان وقلا نحي علي ما بيناه فيما سبق ووجه الاستحقاق حمل مدح حول
 كلمة التتقيب على الأفضل الاضافي وخروج كلامه من مخرج التتقيب على التيقول فيصير
 المعني على الأفضل ان قبل والا فليس يليه في الفضل وهكذا ووجه رجحانه قرينه من غير
 الواقف دون الاول فان تولية الاجنبي مع وجود الفاضل من ولده بعيدة عن غير من
 الماقل والمرجوح في مقابلة الرجحان عدم فلا متعلق به لممسك خالف ذلك الاصل الاصيل
 المؤيد بياهم المحجة وزاهر الدليل فان الحكم الشرعي انما يعتبر من دليل اسببات محتملة
 انواره لا من توجيه لاحد مساعد فبان عوارده وفي هذا القدر كفاية لمن ساعدته
 العناية ففرق الحق به ليله وسلك النهج الاقوم فاعمل فكره في تمييز صحيح القول من
 عليه في اقتضى ما ذكرناه واسم النظر فيما تلونا به علم ان الحكم بعد حرمان مات المحرمين
 هو انتقال الوقف الى الجهتين المستيف وان من سعي في تقصص فضا قاضي قضى به
 فقد حاد عن جادة المذهب وذهب من هجرانه في غير مذهب وبذلك شرط الواقف
 أسوأ التبديل ومعطى لغيره بائع التعطيل وانه لا نقاد لما سعي فيه من التقصص بل
 هو واجب الود الى يوم القيامة اني يستباح حماه ونقول آية المذهب تساعده ووضح
 الدليل من الكتاب بما صند وليس مع الطاعن فيه سوى الوهم المجردة ودعوى تقليد
 لم يخفى فيه ان تقليده وعلي اسم قصد السبيل وهو حنا ونعم الوكيل وصلي الله وسلم
 علي سيدنا محمد وآله قاله ذا وجمعه الفقير اليه سبحانه محمد بن محمود بن محمد بن حسين
 الجزائري الحنفي عفي عنهم عنه **صحيح لهذا عن كتيبة الفقير اليه سجا محمد بن**
محمود بن محمد بن الحسين الجزائري الحنفي عفي عنهم

جواب ابن الصديق
 هذا الحديث
 يقتضيه

